

# ظاهرة الهجرة غير الشرعية

## المخطّط

- 1- المقدمة
- 2- تاريخ ظاهرة الهجرة غير الشرعية
  - مرحلة أولى: من ايطاليا باتجاه تونس
  - مرحلة ثانية من تونس باتجاه ايطاليا
- 3- عملية الهجرة غير الشرعية مراحل العملية الوسائل المستعملة
- 4- دوافع الهجرة غير الشرعية
  - دوافع جغرافية
  - دوافع اجتماعية اقتصادية
  - دوافع نفسية/معنوية
- 5- المؤشّرات والإحصائيات المسجلة بصفة رسمية من 2011 إلى حدود أكتوبر 2017
- 6- البعد الجيوسياسي لظاهرة الهجرة غير الشرعية
- 7- ملامح الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية
- 8- التوصيات المنبثقة لورشة عمل مغلقة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية.

## 1- المقدمة:

تمثل الهجرة غير الشرعية إحدى أهم القضايا التي تحتل صدارة الاهتمامات الوطنية والدولية في الوقت الحالي. وتطرح هذه الظاهرة تحديات عالمية وإقليمية ووطنية تستوجب البحث وإيجاد الحلول لهذه الظاهرة لما لها من آثار داخلية على المجتمع وخارجية على الدول "المستهدفة" من قبل المهاجرين السريين، وبالتالي يجب انتهاز سياسة دولية تشترك فيها جميع الدول المعنية خاصة إذا علمنا أنّ الهجرة غير الشرعية وعمليات تهريب البشر تحقق أرباحاً تصل إلى أكثر من 400 مليار دولار تشرف عليها شبكات إجرامية يتجاوز بعضها النشاط المحلي إلى النشاط الإقليمي والعالمي تتعامل مع الشباب المهاجر بطريقة تجارية كأنهم أموال إضافية أو بضاعة في مخازن سيتم إطلاقها في الوقت المناسب.

هذا ويمكن تعريف الهجرة السرية بصفة عامة بأنها انتقال شخص أو مجموعة من الأشخاص من بلد إلى بلد آخر للبحث عن الكسب والعيش والعمل بصفة غير قانونية وبالنسبة لعلم السكان تعرف بأنها الانتقال فردياً أو جماعياً من مكان إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو دينياً أو سياسياً.

وتنتشر هذه الظاهرة في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي وفي أفريقيا كما برزت هذه الظاهرة ببلادنا وفي المغرب العربي.

## 2- تاريخ ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

### - المرحلة الأولى: من إيطاليا باتجاه تونس

لأكثر من 20 سنة كانت تونس هدفاً للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من إيطاليا عبر سيسيليا، خاصة منذ انطلاق الحرب العالمية الثانية إلى حدود الاستقلال الداخلي لبلادنا سنة 1954، هذه ليست بطرفة إنما حقيقة لأنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية داخل

المتوسط كانت من الشمال في اتجاه الجنوب خلال الأربعينات والخمسينات ولعلّ عديد المقالات الصادرة في تلك الفترة تثبت ذلك على غرار مقال جريدة Aujourd'hui الفرنسية الصادرة بتاريخ 27 نوفمبر 1953 والذي ورد به أنّ عدد المهاجرين غير الشرعيين من إيطاليا يقطعون 250 كلم عبر المتوسط مروراً بـسيبيليا للوصول للوطن القبلي هرباً من الموت والسجن.



كما ورد بأحد الصحف التونسية الصادرة باللغة الفرنسية بتاريخ 1947/08/04:

- جريدة "La dépêche Tunisienne" أنّ الوطن القبلي هو الملاذ الآمن للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من مرسيليا، ولم يقتصر الخبر على ذلك فقط بل أشار بأنّ عدد المهاجرين مرتفعاً وإنّه تمّ إيقاف حوالي 30 من بعض هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين القادمين من إيطاليا.

## - المرحلة الثانية: من تونس باتجاه إيطاليا

إثر الاستقلال عرفت ظاهرة الهجرة تطوّرات عدّة ففي تلك المرحلة لم تكن هذه الظاهرة موجودة وبالتالي سننعرّض إلى مختلف مراحل الهجرة والهجرة غير الشرعية إلى حدود سنة 2017.

\* **قبل 1985:** أين كانت الدول الأوروبية لا تزال بحاجة إلى اليد العاملة من دول جنوب المتوسط، حيث كانت الوجهة الرئيسية للتونسيين هي فرنسا خاصة منذ الستينات لحاجة الاقتصاد الفرنسي ليد عاملة غير مختصة إضافة إلى أنّ فرنسا كانت تستهوي العديد من الأجيال المهاجرة نظرا للتوجه الثقافي الفرنكفوني الذي انخرطت فيه الدولة وعدد كبير من النخب.

**بين 1985 و1995:** (في سنة 1986 تمّ فرض التّأشيرة على التونسيين للدخول إلى إيطاليا وتم تطبيق هذا القانون بصرامة سنة 1990).

تميزت هذه الفترة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين (تكوين عائلات وارتفاع اعدادهم) ومزاحمتهم أبناء البلد على مستوى العمالة مقابل تزايد رغبة أبناء دول جنوب حوض المتوسط في الهجرة. ووافق ذلك دخول اتفاقية شنغن<sup>1</sup> الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ في جوان 1995 ثم إلحاق اسبانيا والبرتغال...

<sup>1</sup> اتفاقية شنغن وقّعها بعض البلدان الأوروبية في 14 جوان 1985 وتمّ تنفيذها بصفة جدية في 26 مارس 1995 بدخول (بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، السويد، هولندا،

## من 1995 إلى 2011:

هذه المرحلة أخذت طابعا أمنيا صارما بالنسبة للسياسة الأوروبية عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة" وتفعيل الاتفاقيات والمعاهدات، مقابل التزام دول جنوب المتوسط بالاتفاقيات وبتطبيق القانون بصرامة.

## من 2011 إلى الآن:

تميّزت بهجرة أكثر من 20 ألف تونسي ابان الثورة وهو ما شكّل صدمة لبلادنا وللدول الأوروبية وتهديدا لكل من إيطاليا وفرنسا ثم لأوروبا بصفة عامة. وما يجلب الانتباه هو عودة هذه الظاهرة بقوة خاصّة خلال 2017 سواء بالنسبة للشباب التونسي (تغير المعايير القديمة على مستوى السن والجنس والمستوى العلمي والدوافع..) إضافة إلى المهاجرين غير الشرعيين من دول الساحل والصحراء سواء عبر تونس أو عبر ليبيا وعموما يمثل الوضع الحالي خطرا على تونس وعلى دول الجوار ودول شمال المتوسط وعلى أوروبا بصفة عامة.

## ومن خلال ما سبق

يجب إعادة تشخيص ظاهرة الهجرة غير الشرعية والبحث في الدافع الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي إضافة إلى الدوافع النفسية والمعنوية لظاهرة "الحركة" كما تسمى في الأوساط المهتمة بالظاهرة، البحث في البعد الجيوسياسي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وقراءة الاحصائيات والمؤشرات حول هذه الظاهرة حتى نتبين حقيقة المخاطر الجديدة والتهديدات التي يمكن رصدها سواء تلك التي تهتم بلادنا ودول الجوار أو تلك التي ترفع من منسوب التهديدات على الدول الأوروبية.

سنتين كذلك ملامح الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال انخراط تونس في الاتفاقيات والقوانين ووضع برامج للحد من الظاهرة. وللغرض تم عقد ورشة عمل مغلقة بين الأطراف المتداخلة لهذه الظاهرة بمقر المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية يوم 26 أكتوبر 2017<sup>2</sup> جمع المصالح الأمنية والعسكرية المختصة والوزارات المعنية إلى جانب حضور ممثلين عن سفارة إيطاليا، ألمانيا ومنظمة الهجرة الدولية وبعض ممثلي المجتمع المدني، حيث انبثقت عن الورشة المغلقة توصيات تم تبويبها و سنسوقها تباعاً بنفس الطريقة التي تم استعراضها إثر نهاية ورشة العمل.

### 3- عملية الهجرة غير الشرعية: المراحل والوسائل المستعملة

#### أ- مراحل عملية الهجرة غير الشرعية:

تمتد عملية الهجرة غير الشرعية إلى عدّة مراحل، فالمهاجر غير الشرعي أو " الحارق " كما يسمّى في العامية المغاربية يأخذ **قراراً** للقيام بهذه العملية وهو الخيال الذي يصوّر للمهاجرين غير الشرعيين بأن أوروبا ستكون الحلّ والجنتّة الموعودة.

قرار الحارق يقابه عرض من أحد وسطاء الشبكات المنظمة من خلال " **إعلان خبر الحرقّة** " داخل الأوساط المهمّمة والساعية للقيام بهذه العملية، وبعد استيفاء عملية العرض والطلب والاتفاق حول المعاليم المستوجبة (من 3000 إلى 8000 دينار) يقع **تجميع** الحارقين في مجموعات صغيرة ويتمّ نقلهم عبر عدّة طرق من بينها وسائل النقل العمومي أو وسائل نقل خاصة ثمّ يقع **إعادة تجميعهم** إلا أنّ هذه العملية عرفت تغيرات في الآونة الأخيرة لأنّ إعادة التجميع يمكن أن تقع داخل البحر في العمليات النوعية من خلال استعمال بعض المراكب

2 انعقدت هذه الجلسة بمقر المعهد بتاريخ 26 أكتوبر 2017.

الصغيرة لنقل " الحارقين " إلى أحد المراكب الراسية في الأعماق، لتتمّ عملية انطلاق " الحرقّة " في اتجاه السواحل الإيطالية في أغلب الأحيان.

### ب- الوسائل المستعملة :

تنتشر على كامل الشريط الساحلي داخل وخارج المواني وسائل وآليات بحرية تتضمّن نسبة منها وسائل خارج الأطر والتراتب القانونية وهي عبارة عن قوارب خشبة وزوارق مطاطية غالبا ما تكون غير صالحة للإبحار وتنعدم فيها مقومات السلامة، فبعض القوارب المخصصة للصيد والتي عادة ما تتسع من 6 إلى 13 بحّارا يقع استغلالها في عمليات الهجرة السرية وتنقل حوالي 100 " حارق " وهو ما يفقدها توازنها بالبحر وتعرض إلى الانقلاب والأعطال وبالتالي حدوث " الكارثة ".

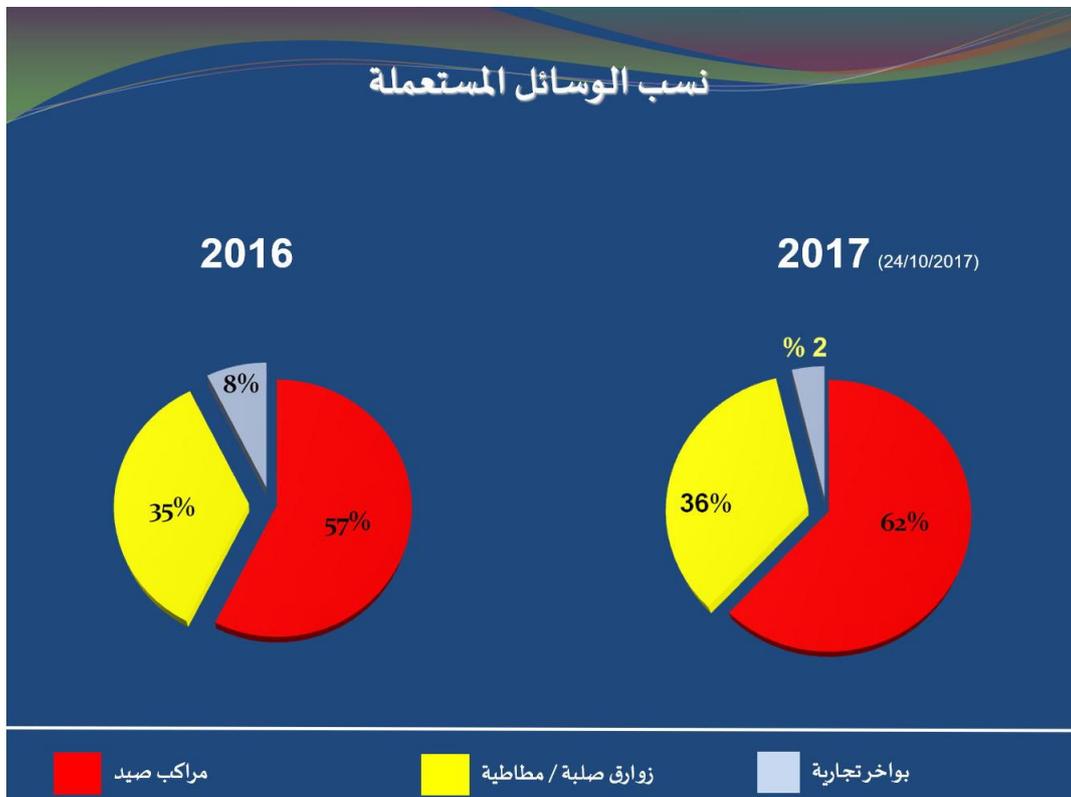
كما أنّ غياب الكفاءة والحرفية للقائمين بأعمال الرّبّان سبب آخر من أسباب الكوارث في عمليات الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى جهل أكثرهم بالميكانيك واصلاح أعطاب المحركات.....

إضافة إلى ذلك فإنّ بعض هذه الوسائل المستعملة لا تحمل أية علامات خارجية تدلّ على هويتها (راية وطنية، اسم المركب، رقمه، ميناء التسجيل، الأضواء...)

ومن أطرف ما تمّ تسجيل في عمليات الهجرة غير الشرعية هو إستعمال أحد " الحارقين " لـ Jetski من مدينة قليببة للوصول إلى جزيرة " بنتلاريا " إلا أنّ كميات المحروقات " Mélange " الذي تمّ استعمالها لم تكن كافية للوصول إلى الجزيرة (كان ذلك منذ سنتين).

كما تمّ تسجيل استغلال الشباب " الحارق " إلى المواني البحرية التجارية للقيام بعملية الهجرة غير الشرعية سواء بالتسلل داخل السفن، بحكم نشاطها التجاري ببلادنا من خلال

عدّة طرق من بينها استعمال الحاويات اضافة إلى تسجيل حالات من محاولات التسلل داخل سيارات المهاجرين العائدين إلى السواحل الأوروبية والمقيمين بصفة شرعية.



## 4-دوافع الهجرة غير الشرعية:

### دوافع جغرافية:

تمتدّ السواحل التونسية على مسافة 1300 كلم منها 500 كلم شواطئ رملية، وما لا يعلمه عدد كبير من التونسيين أن عدد الجزر التونسية يتجاوز 50 جزيرة، وتبلغ مساحة المياه الخاضعة للسيادة التونسية حوالي 98000 كلم<sup>2</sup> وتتكوّن من ( مياه داخلية، بحر إقليمي (فضاءات خاضعة للسيادة) منطقة متاخمة، عدد 02 منطقتي صيد خالصة جرف قاري ومنطقة اقتصادية خالصة (فضاءات خاضعة للولاية)، أمّا بالنسبة لأعالي البحار (فهي فضاءات بحرية دولية).

قرب تونس من السواحل الايطالية وخاصة منها المناطق الواقعة بالجنوب الايطالي لمبادوزة وسيسيليا وبنتلاريا جعل الشبكات المنظمة لعمليات " الحرقه " تتبع في مخططاتها أغلب المسالك التالية:

### محور الوطن القبلي والشمال

بنزرت ← سيسيليا ← 104 ميل بحري  
قليبية ← سيسيليا ← 84 ميل بحري  
قليبيا ← بنتلاريا ← 41 ميل بحري

### محور منطقة الساحل والجنوب

المهدية ← لمبادوزة ← 67 ميل بحري  
اللوزة ← لمبادوزة ← 83 ميل بحري  
قرقنة ← لمبادوزة ← 68 ميل بحري

المحرس ← لمبادوزة ← 124 ميل بحري  
جرجيس ← لمبادوزة ← 140 ميل بحري  
في حين تبعد لمبادوزة على السواحل الليبية كما يلي:

### محور السواحل الليبية

زوارة ← مبادوزة ← 160 ميل بحري  
طبراطة ← مبادوزة ← 170 ميل بحري  
طرابلس ← مبادوزة ← 165 ميل بحري



انّ بعد المسافة بين السواحل الليبية وجزيرة لمبادوزة هو ما يفسّر الحوادث الأليمة التي تحدث في هذه المسالك البحرية بالنظر إلى الآليات المستعملة، في حين أنّ قرب السواحل التونسية من الجزر الايطالية يجعل من المسالك التونسية أكثر أمانا وقربا ويجعل من بلادنا مستهدفة من قبل المهاجرين غير الشرعيين والقادمين الأفارقة بطريقة

شرعية ليكون بلد عبور إلى السواحل الإيطالية وخاصة الأفارقة من دول الساحل والصحراء والقادمين عبر ليبيا أو الجزائر.

## دوافع اجتماعية اقتصادية:

تبين من خلال دراسة أنجزها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية<sup>3</sup> بالتعاون من منظمة " روزا لكسمبورغ" (منظمة ألمانية لها فرع في تونس) شملت 1168 شاب تونسي تتراوح اعمارهم بين 18 سنة 34 سنة، ارتفاع الرغبة في الهجرة ولو بطريقة غير شرعية لدى عدد كبير من الشباب التونسي، ومن بين الأسباب المؤدية لرغبة هؤلاء الشباب في الهجرة غير الشرعية نجد:

- تدهور المؤشرات الاقتصادية الرسمية مع ارتفاع نسب الفقر والبطالة وتضخم حجم الديون مقارنة بالنتائج الداخلي الخام.
- العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية والمدنية وقد ظهر ذلك حسب عمليات سبر الآراء المختلفة، حول منسوب الثقة في السياسيين والمشاركة في الانتخابات المحلية ونوايا التصويت وغيرها.

نتبين كذلك من خلال دراسة أنجزها المنتدى حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في تونس أن 54.6% من الشباب يرغبون في الهجرة منهم 31% على استعداد للقيام بهجرة غير شرعية، وهو ما يدل على رغبة هؤلاء الشباب إلى إيجاد حلول فردية.

\*تمّ اعتماد مؤشرات الدراسة التي أنجزها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية سنة 2016 باعتبارها تعتمد تغير موضوعي وجدّي للواقع الاقتصادي والاجتماعي التونسي.

<sup>3</sup> تمّ اعتماد معطيات دراسة المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتضمنها معطيات واضحة تتضمن تشخيص موضوعي للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية.

اضافة إلى ذلك فان مؤشرات الوضع العام خلال الثلاثية الثالثة من سنة 2017 تشير إلى تطور منسوب الاحتجاجات الاجتماعية في كل المناطق حيث تطوّرت من 4960 سنة 2015 إلى 9532 سنة 2016 لتبلغ إلى حدود سبتمبر 2017 أكثر من 8000 احتجاج.

إنّ الوضع الاجتماعي والاقتصادي بصفة عامة كان له تأثير على الوضع النفسي والمعنوي للتونسي وهو ما يفسّر كذلك تنامي ظاهرة العنف الحضري بصفة خاصة والعنف بصفة عامّة.

### دوافع نفسية / معنوية:

تمّ على مستوى المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية القيام بدراسة ميدانية<sup>4</sup> لظاهرة الهجرة غير الشرعية وتمّ اتخاذ مجالين للبحث الميداني وهو اختيار لم يتمّ عن عشوائية او اعتبار حيث تمّ اختيار ريف جهة المهدية ( توفرت في جهة المهدية جملة من المعطيات الموضوعية التي رجحتها لأنّ تكون مجالاً للبحث - غرق مهاجرين من جهة المهدية، مجال ريفي وقروي كبير قرب الجهة جغرافيا من السواحل الايطالية) هذه العوامل أهلت الجهة لتمثل ما يعرف في العلوم الاجتماعية بالتجربة الجاهزة، وقد شملت هذه التجربة مع ما يقارب 30 شابا وقع تسجيل جل محادثاتهم على آلة تسجيل (مع احترام الخصوصية والهويات).

كما وقع في مرحلة ثانية اختيار (حي التضامن ودوار هبشر) ميدانا للبحث اعتمادا على جملة من العوامل الموضوعية اهمها الرغبة في مقارنة المجال الريفي والقروي بالمجال الحضري المدني وما تمثله هذه الأحياء من عوامل تهميش حضري ناتج عن غياب التخطيط العمراني المنظم وتنامي الكثافة السكانية. ورغم "عسر" التسلسل لهذين الحيين نتيجة الريبة التي يبديها السكان تماشيا مع ثقافة "الحيطة والحذر" التي تميّز النسق الثقافي الفرعي لأغلب القاطنين

<sup>4</sup> تمّ القيام بدراسة ميدانية وتعيين معطياتها على مستوى المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية شملت منطقتي المهدية ودوار هبشر وحي التضامن.

فانّ فريق البحث تمكّن من دخول المجتمع التحتي ( La Société souterraine ) الذي يقع خلف المجتمع الرسمي من خلال الاستعانة ببعض أعوان الخدمة الاجتماعية الذين ينسجون علاقات وطيدة مع العديد من العائلات، إضافة إلى الاستعانة ببعض الطلبة القاطنين بالجهة، حيث تمّ التحدث مع ما يقارب 30 شابا.

بالاعتماد على تقنيات البحث ( تمّ اعتماد المحادثات المباشرة، الملاحظة على عين المكان: تحليل الوثائق، الاحصائيات) تمّ تحديد جملة أخرى من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية وخاصة النفسية لا تعدّ دافعة وضاغطة إلاّ إذا انخرطت في سياقات اجتماعية محددة واستعدادات نفسية دقيقة تكون عوامل مهيأة للانخراط في ظاهرة الهجرة غير الشرعية، من أهمّها:

**أ- الانقطاع المدرسي المبكر:** تبين من خلال البحث الميداني ( 20 من ريف المهديّة و 29 من حي التضامن ودوار هيشر ممن شملهم البحث) انقطعوا مبكرا عن الدراسة وهو ما سلّمهم القدرة على التمييز وعقلنة الأشياء وجعلهم ينخرطون في مهمة البحث عن حلّ بديل خارج الحدود وبالتحديد السواحل الايطالية من خلال الهجرة غير الشرعية.

**ب- البطالة:** 58 حالة ممن شملهم البحث يعانون البطالة، حيث تدفع البطالة جلّ الشباب في ظل الفراغ الثقافي وغياب أيّ شكل لحياة جمعياتية في واقع ريفي واسع يتسمّ بالهشاشة الاجتماعية والاقتصادية إلى الادمان على الكحول، المخدرات، تنامي ظاهرة العنف، عموما إنّ السياق الاجتماعي العام الذي يتحرّك فيه الفاعل (الشباب الحارق) والذي يحدد سلوكاته وتصرفاته ورؤاه، وهو ما يشكّل ضغط على الشباب المذكور باتجاه البحث عن حل " سحري " و" جذري " من خلاله يستطيعون تحقيق نقلة نوعية في مستوى معاملتهم.

**ت- التصدّع الاجتماعي:** نتيجة للهجرة بفرعيها الشرعي وغير الشرعي إستطاع المهاجرون أن يغيروا من ملامح دشرتهم وقراهم ومنازلهم وسط الأحياء الشعبية، فقد غيروا نمط المسكن

واللباس والأكل، وتحولوا بذلك إلى " فئة " تجلب الانتباه في حلولها وترحالها وفي تصرفاتها واستطاعوا احتكار الرأسمالين المادي والأدبي وذلك على النحو التالي:

### ← في مجال رأس المال المادي:

- استطاع المهاجرون فتح حسابات تتداولها ألسن شباب القرى والأحياء الشعبية وتمكنوا من بناء فيلات حديثة على خلاف أبناء القرى والأحياء ممن لم يسافروا.
- استطاع المهاجرون من شراء أراضي هامة وعقارات قيمة.
- جلب المهاجرون معهم بعض السيارات والشاحنات الخفيفة إلى جانب التجارة في السلع التي يجلبونها معهم.

### ← في مجال رأس المال الرمزي:

- استطاع المهاجرون أن يقيموا شبكة علاقات مع " النافذين " في الجهة وتحول بعضهم إلى وساطات لقضاء الحاجات واسخوذوا على مصادر هامة للنفوذ الاجتماعي.
- تمكن بعض المهاجرون من مصاهرة بعض العائلات الكبرى خاصة في الوسط الريفي ومن الزواج من صاحبات الشهادات العليا خاصة في الأحياء الشعبية.
- وبالإضافة إلى السلوك التفاخري والاستفزازي للمهاجرين أثناء عودتهم في إجازاتهم السنوية كل ذلك يفسر التصدع العميق والشعور بالإحباط لدى بقية الشباب ويقوي الرغبة لديهم في ركوب البحر والهجرة سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية.
- عموما استطاعت الهجرة القانونية منها أو غير القانونية أن تعيد صياغة السلم / التراتب الاجتماعي الذي بمقتضاه أصبح المهاجرون ( الحراقة ) في بعض الأوساط " علية القوم " الجدد وهو ما أصاب بعض الشباب العاطل والحالم بالصدمة وحتى أصحاب الشهادات

العليا الذي يلاحظون ارتقاء المهاجر (الحارق) في السلم الاجتماعي المحلي مناصب تصعب على العديد منهم، وقد أدى العديد من الذين شملهم البحث الميداني " أن الطريق الأضمن والأسرع لبناء الذات ( يكون روجو) والمقصود بذلك طبعا الارتقاء بالمستوى المعيشي وتملك علامات النجاح الاجتماعي هو الهجرة غير الشرعية.

### ث- استشرء ثقافة فرعية:

هي في حقيقة الأمر ثقافة مضادة (anti culture) إنها ثقافة الهروب: تشجع على الرحيل وترك البلاد لأهلها، وتتغذى هذه الثقافة من الأشكال المتعددة للتطفل الاجتماعي (le parasitisme social): الربح غير المشروع، المشاريع المشبوهة الواسطات... الخ. إن استشرء ثقافة الهروب تلك تفرز قاموسا متداولا، تتواجد فيه مفردات، "الفصعة" و"الهربة" الخ إذا كان حارقون ريف المهديّة يتبنون استراتيجية مبنية على المحاكاة من أجل إحداث نقلة نوعية في وضعيتهم الاجتماعية من خلال نموذج القفزة " نخرق باش نقفز بروحي"، فان حارقي حي التضامن ودوار هيشر يتبنون استنادا إلى تلك الثقافة استراتيجية مغايرة تكاد تكون مبنية على مبدأ إنقاذ الذات " نخرق باش ننقذ روجي" وهي استراتيجية لا تطمح بالدرجة الأولى إلى إحداث نقلة نوعية على المستوى المادي وما يستتبع ذلك من استحقاقات رمزية ( الهبة والجاه والتنفيذ...) بل تقوم بدرجة أولى على تهريب الذات خشية السقوط في عالم الجريمة أساسا ( السرقة، العنف، المخدرات، الاغتصاب...) تحت وطأة ما كنا وصفناه سابقا بالتهميش الاجتماعي وما ينجر عنه من إقصاءات متعددة.

### ج- تورم الخيال:

يفيد الخيال عموما كما هو متداول في جل العلوم الإنسانية جملة الصور والتمثيلات التي تغذي مسالك الإدراك وتشكل رؤيتنا للذات والآخر والعالم بقطع النظر عن درجة عقلانية تلك الصور. وعلى هذا النحو فان مخيال الشباب الحارق تتكدّس فيه صور وخيالات وأوهام متعددة ترسم صورة غير عقلانية عن أوروبا تجعل منها جنة الضفة الأخرى، إنها

أوروبا المال والجمال ومنتهى الحرية وهذه الصورة تدعمها حكايات المهاجرين العائدين وصور الهوائيات والسياج. لذلك يصر الشباب على الحرقان للإلتحاق بهذا العالم الوهمي الجميل.

اليوم نعيش مرحلة المرور من الهجرة ذات الدوافع الإقتصادية والاجتماعية والنفسية إلى مرحلة مأسسة جريمة الهجرة الشرعية وهذا يطرح فرضيات حول تشبيك العصابات والمنظمات اجرامية عبر المتوسط والتي كان لها الدور الرئيسي في أزمة الهجرة الكثيفة من سواحل تركيا، إلى اليونان حيث تبين جليا دور مافيات إيطالية ألبانية ومن يوغسلافيا السابقة ومالطا والتي لوحظ في المدّة الأخيرة دورها على مقربة من سواحلنا.

من خلال دراسة ميدانية حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية اعتبر 36 من التونسيين ان الشباب له الحق في الهجرة غير الشرعية كما ان 29 من التونسيين لديهم احدا من اقاربهم شارك في عملية الهجرة غير الشرعية الى اوروبا .

## 5- المؤشرات والإحصائيات المسجلة من 2011 إلى حدود أكتوبر 2017:

اما بالنسبة لتحمل المسؤولية حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يحمل 27 % من التونسيين مسؤولية ذلك الى العائلات في حين يعتبر 48 % ان الدولة هي التي تتحمل مسؤولية اقدام الشباب على هذه التجربة في حين يحمل 24 % من التونسيين الشباب الحارق مسؤوليته في ذلك .

كما تم تحيين المعطيات المتعلقة بعدد العمليات المحبطة من سنة 2011 الى حدود أكتوبر 2017 ، اضافة الى ضبط عدد التونسيين و الاجانب وجنسياتهم ،الذين تم ايقافهم عند محاولتهم اجتياز الحدود بطريقة غير قانونية سواء من المنافذ الحدودية الرسمية اوالمنافذ البحرية العمومية، كما تم كذلك ضبط عدد التونسيين الذين تمكنوا من

الوصول الى السواحل الايطالية منذ سنة 2011 الى حدود شهر اكتوبر 2017 ،  
 نستعرضها في الجدول التالي :

عدد التونسيين المجتازين عبر المنافذ الرسمية باستعمال وثائق مدلسة	عدد التونسيين المجتازين عبر المواني التجارية	عدد المجتازين الذين وصلوا الى إيطاليا	عدد المجتازين الأجانب الذين تم إيقافهم	عدد المجتازين التونسيين الذين تم إيقافهم	عدد العمليات المحطة	السنة
		26710	1196	6399	283	2011
		2147	255	975	85	2012
		759	534	586	63	2013
		1525	499	692	73	2014
153	672	842	922	889	71	2015
234	1261	1100	97	938	102	2016
<b>184</b>	<b>1815</b>	<b>5031</b>	<b>30</b>	<b>2443</b>	<b>253</b>	<b>2017</b>
المجموع خلال 03 سنوات 571	المجموع خلال 03 سنوات 3748	38114	3533	12922	930	المجموع خلال 07 سنوات

إن ما يلاحظ من خلال المعطيات<sup>5</sup> الموجودة في الجدول ارتفاع نسبة العمليات المحطة إلى 250 % سنة 2017 مقارنة بـ 2016 و 270 % بالنسبة للمجتازين الذين تم إيقافهم سنة 2017 مقارنة بـ 2016.

<sup>5</sup> تم اعتماد هذه المعطيات والإحصائيات المحينة خلال ورشة العمل المغلقة وتم الإتفاق مع الأطراف الحاضرة على نشرها.

## عمليات الهجرة غير الشرعية المحيطة

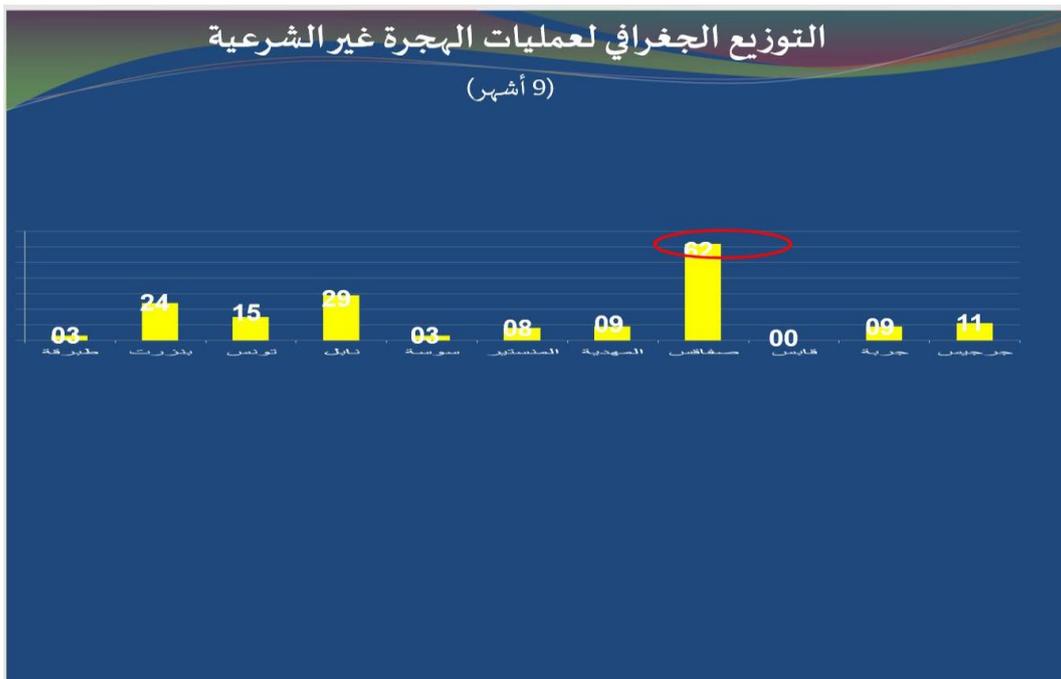
السنة	العدد	عدد المجتازين	الوسطاء
2011	283	7 595 (أجنب 1196)	131
2012	85	1 230 (أجنب 255)	81
2013	63	1120 (أجنب 534)	67
2014	73	1191 (أجنب 499)	72
2015	71	1881 (أجنب 992)	67
2016	102	1035 (أجنب 97)	49
2017 (24/10/2017)	253	2747 (أجنب 304)	36

مجتازون + 270 % عمليات + 250%



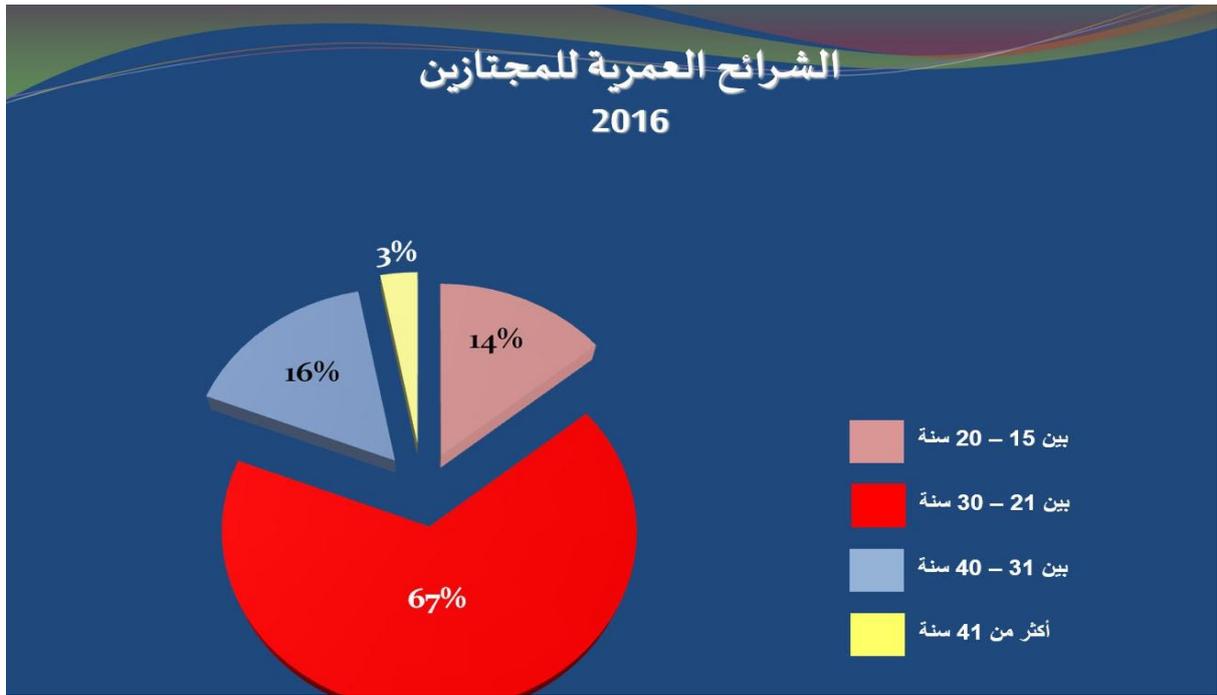

وإلى حدود شهر أكتوبر 2017 توزعت عمليات الهجرة غير الشرعية بين 10 ولايات تونسية ساحلية لتصدر ولاية صفاقس القائمة وخاصة جزيرة قرقنة في العمليات التي تم إحباطها (62 عملية) تم ولاية نابل (حوالي 34 عملية) بنزرت (24 عملية) جرجيس (11 عملية).... وما يلاحظ بالنسبة للتوزيع الزمني لعمليات الهجرة الشرعية المحيطة إرتفاع وتيرة

هذه العمليات إنطلاقاً من شهر أوت 2017 حيث تمّ إحباط 36 عملية ليتمّ إحباط حوالي 69 عملية خلال شهر سبتمبر و78 عملية حتى شهر أكتوبر 2017.



كما تمّ تسجيل ارتفاع نسبة الأجنبي المجتازين الذين تمّ إيقافهم من 9.3% سنة 2016 إلى 12.4% سنة 2017 إلى حدود شهر أكتوبر ومن أبرز الجنسيات الافريقية التي شاركت في هذه العمليات (نيجيريا، ساحل العاج، الجزائر...).

وبالنسبة للشراخ العمريّة للمجتازين الذين تمّ إيقافهم فإنّ 3% تتجاوز أعمارهم 41 سنة، 14% بين 15 و20 سنة وفي هذه الشريحة تمّ ضبط عدد من الأطفال من بين المجتازين تمّ تسجيل 16% بين 31 و40 سنة في حين نسبة 67% من المجتازين تتراوح اعمارهم بين 21 و30 سنة لتبقى الفئة الشابة من أكثر الفئات العمريّة المشاركة في عمليات الهجرة السرية



وتمثل الإناث 4% من نسب المجتازين والذكور 96% مع الإشارة أنّه (تمّ القيام باستبيان حيث عبّرت 41% من الفئات عن رغبتهم في المشاركة في عمليات الهجرة السرية).

## نسبة المجتازين حسب الجنس

2017



- تشير إحصائيات وزارة الداخلية انه تمّ خلال الفترة الممتدة من غرّة أوت 1998 إلى ماي 2003 ( حوالي 05 سنوات) إحباط محاولات تسلل قام بها 38229 حارقا (26215 تونسيا و12014 أجنيا)\*.

إن عدد التونسيين الذين بلغوا السواحل الإيطالية منخفضا جدا مقارنة بالجنسيات الأخرى، على المهاجرين إلى أوروبا عبر المتوسط خلال 09 أشهر الأولى من سنة 2017 قدموا أساسا من نيجيريا (16622) من غينيا (8857) من ساحل العاج (8263) وترتيب الجنسية التونسية في علاقة بجنسيات القادمين إلى إيطاليا مرورا بليبيا بطرق غير شرعية يأتي في المرتبة 16 إن ما يفسر ارتفاع عدد الأفارقة المجتازين إلى السواحل الإيطالية عبر ليبيا هو اتساع الحدود الليبية وكثرة المسالك الصحراوية المؤدية إلى ليبيا عبر الساحل والصحراء والوضع الأمن الهش في ليبيا إضافة إلى تكلفة عملية الهجرة السرية من ليبيا حوالي (1000 دينار ليبي) ويقابله سيطرة وحدات الجيش

والحرس الوطني التونسي على المنظومة الحدودية ببلادنا أمام تنامي التهديدات المتأتية من بالحدود الشرقية والغربية لبلادنا إضافة إلى ارتفاع تكلفة الهجرة السرية والغربية لبلادنا إضافة إلى ارتفاع تكلفة الهجرة السرية من بلادنا (بين 3000 و8000 دينار تونسي).

## 6- البعد الجيوسياسي لظاهرة الهجرة غير الشرعية:

بعد أن استعرضنا الجوانب العملية والاحصائية والاجتماعية المتعلقة بمسألة الهجرة غير الشرعية في تونس، يجب تسليط الضوء على هذه المسألة من الناحية الجيوسياسية.

### أ. الهجرة السرية ظاهرة عالمية

لا بد من التذكير أولاً أن هذه الظاهرة ليست خاصة بتونس بل هي ظاهرة عالمية متواجدة في كل قارات العالم ومنذ التاريخ القديم كما يجدر التذكير ثانياً بأن إحصائيات الأمم المتحدة لسنة 2005 تفيذ بأن عدد المهاجرين في العالم بلغ 200 مليون نسمة وأنّ ذلك العدد يبلغ اليوم ما يقارب 250 مليون، وأنّ جلّ ذلك العدد هم من قبيل الهجرة غير الشرعية ولا أدلّ على ذلك من قرار الرئيس الأمريكي ترامب بناء جدار عازل بين الولايات المتحدة والمكسيك. وكذلك يكون من المفيد التذكر بأن بؤر الهجرة غير الشرعية في العالم عديدة ومن أهمها:

- أمريكا الوسطى والمكسيك في اتجاه أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا).
- إفريقيا في اتجاه أوروبا
- جنوب آسيا في اتجاه دول الخليج
- الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في اتجاه الاتحاد الأوروبي وروسيا
- شرقي آسيا في اتجاه أستراليا والولايات المتحدة.

## ب. الهجرة عامل تنمية وضرورة لانتعاش الاقتصاد الدولي

للحجرة غير شرعية كانت أو منظمة إيجابية وسلبيات وأن إيجابياتها أكثر من سلبياتها. فهي تفيد المهاجر وعائلته وبلاده حيث أنها عامل تنمية مهم بالنسبة للبلدان المصدرة بما تدر به من تحويلات من العملة الصعبة وبما توفره غالبا للمهاجر من توازن مادي وأدبي ومن فرص التدرج في سلم الكفاءة والاختصاص وكل ذلك رغم سلبياتها المتأتية من صعوبة الاندماج في المجتمع المستقبل للهجرة وما يمكن أن يحدثه ذلك من تهميش اجتماعي وتهشيش أمني.

وفي المقابل فإن للهجرة (وحتى السرية منها) وقع إيجابي على التنمية في بلدان الإستقبال بما يوفر المهاجرون السريون من يد عاملة زهيدة المهن في ميادين عديدة لا يرغب بالشغل فيها أصحاب البلاد. ولذلك نجد عديد القطاعات كالزراعة، والبناء، والعمل البلدي والاجتماعي عامة، يؤجرون المهاجرين وحتى يوفرون لهم سرية الوجود. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المهاجرين يساهمون في بعض البلدان الأوروبية بنسبة 10% من نموها السنوي.

## ت. مقاومة الهجرة غير الشرعية:

رغم ما لها من بعض الإيجابيات تبقى الهجرة غير الشرعية ظاهرة من ظواهر الفوضى والإخلال بالأمن والتعدي على القانون وعلى التراتيب المنجزة عنه لحماية أمن البلدان وضمان التنقل المنظم الذي أصبحت تمليه عولمة التعامل والثقافة والمعرفة. ولكن لا بد من أخذ الجانب الإنساني والمساوي في بعض الأحيان للمهاجر الذي يخاطر بحياته ركضا وراء العيش الكريم فالمهاجر غير الشرعي ليس بالضرورة مجرم ولا منحرف وهو في غالب الأحيان مغرور بما يراه عبر القنوات التلفزية من رفاه وسلاسة العيش في الدول المتقدمة وخاصة منها أوروبا.

انه من الخطأ الاعتقاد بأن مقاومة الهجرة السرية هي مسألة أمنية فقط، بل هي كذلك مسألة سياسية واقتصادية واجتماعية ومعالجتها تقع على كاهل دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط بالنسبة لأوروبا وأنّ خط الدفاع ضد تدفق المهاجرين لا يقع في جنوب المتوسط بل هو بالأحرى في ضفافه الشمالية، ولا يكفي أن تقول أوروبا "تعيين دول الضفة الغربية

لصد تدفق المهاجرين" بل يتعين التحرك لمعالجة مشكل الهجرة بمعالجة أسبابها العميقة في بلدان الساحل والصحراء مصدر عدد كبير من المهاجرين وفي دول المغرب التي تعرف مشاكل التنمية، بوضع برامج تنمية، اقتصادية واجتماعية لإعانة الدول الفاشلة وإعادة بناء الدولة وسط نفوذها واستئصال الفساد فيها. ويمكن أن يكون ذلك ضمن خطة تعاون ثلاثي بين الضفة الشمالية للمتوسط والضفة الغربية وبلدان الساحل والصحراء في نطاق الحوار 5+5، القائم في الحوض الغربي للمتوسط. فالدول المغاربية لها من الخبرة السياسية والقيادية والكفاءات الضرورية للحكومة الفاعلة لو توفرت لها الإمكانيات المادية.

فعلى بلدان الضفة الشمالية أن تضع مخططات ناجعة لتنمية بلدان جوارها الاستراتيجي المغاربي بعمقه الصحراوي كما فعلت ولازالت تعمل في جوارها الاستراتيجي في أوروبا الشرقية وفي البلقان.

## 7- ملامح الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

واصل مجلس الأمن القومي التونسي خلال شهر أكتوبر 2017 اهتمامه بظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال جلسة عمل يوم 11 أكتوبر 2017 بقصر قرطاج تم خلاله مناقشة مشروع الاستراتيجية الوطنية لتأمين الحدود كما تم استعراض الجهود التي قامت بها وزارتي الدفاع والداخلية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والحد من ظاهرة الجريمة المنظمة في الحوض المتوسطي، لإحباط محاولات الهجرة غير الشرعية وإنقاذ أرواح المئات من المهاجرين السريين، وفي هذا الإطار أوصى المجلس بضرورة دعم آليات التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي لمكافحة هذه الظاهرة وتكاتف جهود جميع أجهزة الدولة للتعاطي مع أسبابها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وبصفة عامة فان السلطات التونسية تتبع منذ فترة استراتيجية متعددة الأبعاد لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتتجلى معالمها خاصة من خلال:

## \* البعد التشريعي لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

- تتجلى معالمه من خلال القانون الأساسي عدد 6 المؤرخ في 2004/2/3 والذي تمّ بمقتضاه تنقيح بعض الفصول الواردة بالقانون عدد 40 المؤرخ في 1975/5/14 (والمتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر) مع إضافة 18 فصلا إلى ذات القانون، الذي تضمّن عقوبات زجرية رادعة لمنظمي عمليات الهجرة غير الشرعية مع توسيع دائرة التجريم لتشمل كلّ من أرشد أو دبّر أو سهّل أو ساعد أو توسّط أو نظّم بأيّة وسيلة كانت - ولو دون مقابل- دخول شخص إلى التراب التونسي أو مغادرته خلسة سواء من نقاط العبور المعتمدة من قبل المسافرين أو غيرها، علما وأنّ الفصل 44 (جديد) أقر عقابا بالسجن يصل إلى 15 عاما مع خطية قدرها 50 ألف ديناراً إذ نتج عن الجريمة المشار إليها سقوط بدني للأشخاص الواقع إدخالهم إلى التراب التونسي أو إخراجهم منه تفوق نسبة 20 %، هذا ويرتفع العقاب إلى السجن مدّة 20 عاما مع خطية قدرها 100 ألف ديناراً إذا نتج عن ذات الجريمة موت الأشخاص السالف التعرّض إليهم.
- إصدار قانون مكافحة الاتجار بالبشر في أوت 2016.
- بصدد الانتهاء من مشروع قانون اللجوء.
- قانون عدد 3 لسنة 2004 مؤرخ في 20 جانفي 2004 متعلق بتنقيح وإتمام مجلة التجارة البحرية.
- قانون عدد 06 لسنة 2003 مؤرخ في 21 جانفي 2003 يتعلق بالموافقة على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البرّ والبحر والجوّ المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

- قانون عدد 06 لسنة 1985 مؤرخ في 24 أفريل 1985 يتعلق بالمصادقة على إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.
- قانون عدد 48 لسنة 2009 مؤرخ في 08 جويلية 2009 يتعلق بإصدار مجلة المواني البحرية.
- قانون عدد 4 لسنة 2004 مؤرخ في 20 جانفي 2004 يتعلق بتنقيح وإتمام مجلة التنظيم الإداري للملاحة البحرية.
- الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح البشرية في البحار 78/74 (solas)
- الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحر لعام 1979 (SAR)
- الإتفاقية الدولية للإعلام لسنة 1989.

**\* بعد اجتماعي يهدف إلى مزيد تنمية ما يعرف بالمناطق المهمشة أين ينطلق منها أغلب المهاجرين غير الشرعيين التونسيين وذلك من خلال:**

- إبرام إتفاقيات مع البلدان الأوروبية للترافع في حصّة تونس في ما يخص عقود العمل المخصّصة للتونسيين في إطار الهجرة الشرعية (حسب الشروط الي ضبطها قانون الهجرة الأوروبي).

وفي هذا الإطار صرّح محمد الناصر -رئيس مجلس النواب- يوم 30 أكتوبر 2017 إثر اللقاء الذي جمعه برئيس البرلمان الأوروبي بمجلس نواب الشعب في تونس إنّه من المتوقع أن تصبح عمليات الهجرة غير الشرعية منظمة وفي مستوى حاجيات البلدان الأوروبية وبالإتفاق والتعاون بين الدول التي ستستقبل المهاجرين والدولة التونسية ستضمن في هؤلاء الذين سيسافرون في نطاق الهجرة.

- تشجيع الاستثمار بتلك المناطق مع تقديم التسهيلات الإدارية والامتيازات الجبائية للمستثمرين التونسيين والأجانب الذين يعتمنون إقامة مشاريع بتلك المناطق.
- تحسين وتطوير البنية التحتية بالمناطق المشار إليها باعتبارها شرطا ضروريا لأي مشروع استثماري.
- تفعيل آليات تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بهدف توفير أكثر ما يمكن من فرص العمل.

### \*البعد الأمني:

أنّ منظومة مراقبة الحدود البرية والبحرية عامّة تبقى بالأساس من مشمولات وزارة الداخلية ووزارة الدفاع من خلال وحدات الحرس الوطني والجيش الوطني ومن خلال الانتشار على طول الحدود البرية والبحرية وبالتنسيق مع بقية المنظومات الأمنية.

كما تتولى الإدارة العامّة للأمن الوطني معاضدة هذه الجهود عن طريق المصالح المعنية بحماية الحدود البرية والبحرية من خلال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على مستوى المعابر الحدودية كل ذلك يؤكّد وجود استراتيجية أمنية لحماية الحدود البحرية والبرية من الداخل ومن الخارج.

لذلك تمّ القيام بإصلاحات هيكلية من خلال انشاء الإدارة العامة للحدود البرية والبحرية للحرس الوطني والإمضاء على مشروع احداث الادارة العامة للحدود والأجانب بالإدارة العامّة للأمن الوطني، إلى جانب اتخاذ جملة من الاجراءات تتمثل في:

- تشديد المراقبة بـًا وبحرًا وعلى المواني وعلى البواخر الراسية بالمواني التجارية مع احكام اجراءات التفتيش الأمني والديواني.
- تشديد المراقبة على وثائق السفر
- مراقبة الحدود البرية والبحرية باستعمال الوسائل التقنية والتنسيق مع الجانب الأوروبي وخاصة الإيطالي، الفرنسي في كل طارئ.

### \*مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال التعاون الدولي:

أن الدولة التونسية بصدد دراسة إبرام اتفاق مع الاتحاد الأوروبي بخصوص إعادة القبول وتسهيل الحصول على التأشيرة (التنقل) بما سيساهم في تقليص عدد المهاجرين غير الشرعيين ( تم الشروع في المفاوضات منذ أكتوبر 2016 )

تمّ التوقيع على إتفاقيات ثنائية بين الدولة التونسية وبعض البلدان الأوروبية ( على غرار إيطاليا، ألمانيا، سويسرا....) لإعادة قبول التونسيين ( لا سيما أمام موجة تدفق المهاجرين غير الشرعيين خلال الفترة الأخيرة على إيطاليا وألمانيا خاصة) والتعاون الفني من خلال تبادل التجارب والخبرات والدعم بالتجهيزات المتطورة لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

## 8- التوصيات المنبثقة لورشة عمل مغلقة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية:<sup>6</sup>

### ✓ توصيات الاطراف المتداخلة في المجال الامني : (امن وطني-حرس وطني-جيش البحر-الملحقين الامنيين لسفارة ايطاليا و المانيا)

- دعم الشباب ودعم دور المنظمات والمجتمع المدني في تأطير الشباب لتحفيز للشعور بالوطنية وبالانتماء.
- تطوير مناهج التربية والتكوين والتشغيل.
- تدعيم العمليات الوقائية .
- إنشاء هيكل موحد يعنى بظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- إيجاد حلول لمسألة التأشيرات.
- برمجة حملات وطنية لتحسيس الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية .
- برمجة مؤتمرات ومنتديات مع الدول المعنية بظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- تجريم المهاجرين غير الشرعيين من خلال نصوص قانونية مع تشديد العقوبة في شأنهم .
- تعزيز التواجد الأمني في جزيرة قرقة.

### ✓ توصيات الاطراف المتداخلة في المجال الاجتماعي :

- القيام بحملات توعية وتحسيس في المدارس والمنظمات .

<sup>6</sup> تم عرض التوصيات كما وردت خلال الجلسة المغلقة كما تضمنت توصيات الجهات الأمنية توصيات تقنية ذات طابع عملياتي تم توجيهها للجهات المختصة.

- تدعيم القدرات خاصة في الجهات المهمشة لإدراجهم في سوق الشغل.
- وضع برامج تكوين حتى يتمكن الشباب من خلق مشروعه الخاص.
- القيام بدراسات تهم ملامح المهاجرين غير الشرعيين.
- إطلاق تفكير شامل في أفق 2030.

- تطوير الجهات الرسمية لجهاز ينسق بين الهياكل الاجتماعية التي تعنى بالهجرة ويجمع المعطيات والمعلومات ويضع السياسات الضرورية لتنظيم الهجرة القائمة والخارجة للحد من سلبياتها.

- عدم اغلاق أبواب الهجرة بالكامل سرية كانت أم علنية، إذ منعها الكامل قد يحدث انفجارا اجتماعيا امام تواصل عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب البطالة وخاصة بطالة الشباب.

- على الجوار الأوروبي أن يدرك أن خطر غلق حدود البلاد بالكامل هو خطر على تونس والمتوسط والفضاء الاوروي أن لا يعامل المهاجر السري وكأنه مقترف جريمة ما لم يكن له صلة بالإرهاب وبالتهريب الاجرامي بأنواعه وأن يقع انتقاء القادرين منهم للتأهيل وإعدادهم للهجرة المنظمة.

- العمل على دعم وتطوير الاتفاقيات الخاصة بالهجرة المنظمة مع دول الاتحاد الأوروبي.

- إحداث جهاز متوسطي يعنى بمعالجة أسباب الهجرة ووضع سياسات وبرامج للحد منها.

### ✓ توصيات ممثلي سفارة ايطاليا و فرنسا:7

- وضع برامج مختصة في المدارس للمساهمة في دعم ثقة الشباب في الدولة.

<sup>7</sup> بالرغم من تباين بعض التوصيات إلا أنه تم اعتمادها كما هي.

- تدعيم التعاون الأمني بين تونس وإيطاليا.
- وضع استراتيجية مع المنظمات والمجتمع المدني للقيام بحملات لتحذير الشباب والعائلات من مخاطر الهجرة غير الشرعية .
- تدعيم المراقبة على الحدود.
- تشديد العقوبات على مرتكبي الهجرة غير الشرعية.
- عدم اعتبار المهاجر غير الشرعي ضحية وتطبيق القانون في شأنه باعتباره مذنباً.
- دراسة ظاهرة الهجرة الغير شرعية وخاصة ملامح المهاجر غير الشرعي.
- إعتناء استراتيجية اتصال لتدعيم شعور الشباب التونسي بالهوية ولتفادي ظاهرة العود لدى فئة الشباب اللذين حاولوا الهجرة سابقا.
- فتح حوارات للشباب للتواصل معهم ولتحديد افقهم المستقبلية .
- فتح حوار بين الدول المعنية بظاهرة الهجرة غير الشرعية والقيام باتفاقيات معها، والإمضاء على شرعة دولية " عهد " حول الهجرة وخلق نظام جديد للشراكة و التضامن الدولي.
- تحقيق اهداف التنمية الدائمة "تونس 2030 " والإقرار بالهجرة كآلية للتنمية الدولية، والحوار حول الهجرة والتنمية يجب ان يتجاوز مرحلة النقاش إلى الحلول العملية طويلة المدى.
- مراجعة النصوص المتعلقة بالهجرة وسهولة الحركة والتنقل بين الدول.
- إيجاد فرص هجرة شرعية للشباب الذي يسعى للهجرة غير الشرعية.
- تطوير التبادل الثقافي بين تونس وأوروبا.
- تطوير التفكير الإستراتيجي المشترك.
- التباحث حول الاشكاليات المشتركة بين تونس وألمانيا.
- تطوير التنسيق العملياتي على المستوى الأمني، خاصة في مجال مقاومة الشبكات الإجرامية المنظمة لعمليات الهجرة غير الشرعية.